ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

General Conditions in Belgium (1815 – 1830)

Laith Muhammad Ibrahim Al-Janabi

Tikrit University College of Education for Human Sciences

Asmaa Hafez Ahmed Al Ahbabi

Tikrit University College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
asmaa.h.ahmad@tu.edu.iq
٠٧٧١١٥٧٧٨٤٨

***Keywords*:**
Belgium
Netherlands
France
William I, Revolution

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	1 Sept 2024
Received in revised form	25 Nov 2024
Accepted	2 Dec 2024
Final Proofreading	2 Mar 2025
Available online	3 Mar 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Following the conclusion of the Napoleonic Wars, the Great Powers resolved to reinstate the buffer state utilising Belgian territory. However, rather than addressing the Dutch garrisons situated in the southern region, these nations implemented an effective strategy to unify Belgium and the Netherlands, thereby resolving the diplomatic challenges that had previously plagued European agreements concerning Belgium. On March 15, 1815, William I ascended to the throne as King of the Netherlands, ushering in an era characterized by constitutional monarchy, during which the Council of the Estates-General emerged as the preeminent legislative authority in the nation. In response to the resistance exhibited by Belgium, the High Council of Notables was instituted, predominantly comprising individuals designated by the King. The constitution imposed certain constraints on the authority of King William I, a development that the liberals found agreeable; however, its inherently authoritarian nature resonated well with the conservatives. The policy of King William I was contentious, resulting in significant discontent among the Belgian populace, particularly following the influx of numerous thinkers and legal professionals from France who propagated revolutionary concepts. Encouraging the Belgian people to revolt to get rid of Dutch control, all these factors led to the union of Catholics and liberals in opposition in the House of Representatives and the Senate in 1828, and with the support of their northern allies they were able to abolish the tax measures, and basically they embodied the alliance between the anti-liberal church and the anti-church liberals against the liberal orientation of King William I. Revolutionary action groups emerged, fostering robust opposition movements that adeptly utilized their data through newspapers to enhance dissemination and awareness. In each city, they oversaw resistance committees that orchestrated opposition actions. Their political acumen was evident in their ability to galvanise public sentiment during the upheaval of August 1830, effectively igniting the revolutionary fervour. Furthermore, they managed to assert dominance over local volunteers, and as governmental institutions began to falter, this class adeptly seized control of them.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.8.2025.19

الأوضاع العامة في بلجيكا(١٨١٥ – ١٨٣٠)

أسماء حافظ أحمد الاحبابي / جامعة تكريت /كلية التربية للعلوم الانسانية
ليث محمد ابراهيم الجنابي/ جامعة تكريت /كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

عقب انتهاء الحروب النابليونية قررت الدول العظمى إعادة إقامة الدولة الحاجزة باستخدام الأراضي البلجيكية، ولكن عوضاً عن تكفلها بإقامة الحاميات الهولندية في جنوب البلاد، تبنت هذه الدول وسيلة ناجحة بتوحيد بلجيكا وهولندا، وهذا من شأنه أن ينهي المشاكل الدبلوماسية التي رافقت التسويات السابقة

بين الدول الاوروبية بخصوص بلجيكا، وفي ١٥ آذار ١٨١٥ أصبح وليم الاول ملكاً لهولندا، وساد حكم الملكية الدستورية وأصبح مجلس طبقات الأمة أقوى هيأة تشريعية في البلاد، وبسبب المقاومة البلجيكية أضيفَ مجلس الأعيان السامي الذي يتكون أساساً من أعضاء معينين من الملك، وقد حدد الدستور صلاحيات الملك وليم الاول قليلاً وقد ارتاح الليبراليون لهذا الأمر إلا انه كان تسلطيا كثيراً ليرضي المحافظين.

كانت سياسة الملك وليم الاول إستفزازية أدت إلى استياء الشعب البلجيكي منها ولاسيما بعد قدوم عدد كبير من المثقفين والمحامين الذين كانوا في فرنسا وقيامهم بنشر الافكار الثورية وتشجيعهم الشعب البلجيكي على القيام بالثورة للتخلص من السيطرة الهولندية، هذه العوامل كلها أدت إلى اتحاد الكاثوليك والليبراليين في المعارضة في مجلس النواب والشيوخ في عام ١٨٢٨، وبمؤازرة حلفائهم الشماليين استطاعوا أنْ يلغوا الاجراءات الضريبية، وقد جسدَوا بذلك التحالف القائم بين الكنيسة المناهضة لليبراليين والليبراليين المعادين للكنيسة ضد التوجه الليبرالي للملك وليم الاول.

أُسست مجاميعُ العمل الثوري وأوجدت حركات معارضة قوية إذ كانت توظف معطياتها في الصحف بعدها وسيلة للنشر والتوعية، وفي كل مدينة كانت تشرف على لجان المقاومة، وقد أعدت هذه اللجان أعمال معارضة، وإنَّ خبرتهم السياسية أظهرت براعتهم في إثارة نقمة الجماهير في آب ١٨٣٠، إذ أججوا نيران الثورة، وكذلك نجحوا في فرض سيطرتهم على المتطوعين المحليين، وعندما تفككت المؤسسات الحكومية سيطرت هذه الطبقة عليها.

الكلمات المفتاحية: (بلجيكيا، هولندا، فرنسا، وليم الأول، الثورة،).

المقدمة:-

قرر الحلفاء في مؤتمر فينّا اعادة الامور والاشخاص الى مواقعهم، فأنشأ المملكة الهولندية باتحاد الاقاليم المتحدة مع هولندا النمساوية، لذلك شعر الكاثوليك بالغربة في دولة يهمين عليها الكالفنيون الشماليون، وجعل النمسا هي التي تقوم بالإشراف على ميناء انتويرب بعد أنْ كان في عهدة فرنسا، فضلاً عن ذلك قرروا إعادة بناء القلاع والاستحكامات، ولهذه الأسباب تحولت بلجيكا الى السيطرة الهولندية وأن فصل فرنسا عن بلجيكا وما نتج عن ذلك من غلق الحدود الفرنسية – البلجيكية أدى الى تفاقم الصعوبات الاقتصادية في بلجيكا بعد ١٨١٥، وإنَّ بعض الانطلاقات الثورية بقيت سارية في بلجيكا، وقد لجأ الكثير من المحبين لفرنسا من البلجيكيين إليها بعد معركة واترلو "Battle of Waterloo"، إلا أن التطورات الاقتصادية والسياسية في بلجيكا تركتها أسيرة تصرف النخبة التي كان توجهها إلى فرنسا سواء في التنظير أو توظيف الأموال وعندما اندلعت الثورة في بلجيكا عام ١٨٣٠ انبثق قادتها في الأغلب تقريباً من الطبقة الوسطى التي تتحدث الفرنسية وباختصار كانت مدة الاستبداد الفرنسي عاملاً حاسماً في التطورات التي اعقبت ١٨٣٠ على المستوى الداخلي والدولي.

الأوضاع العامة في بلجيكا (١٨١٥ – ١٨٣٠):-

عقب انتهاء الحروب النابليونية قررت الدول الكُبرى إعادة إقامة الدولة الحاجزة باستخدام الأراضي البلجيكية، ولكن عوضاً عن تكفلها بإقامة الحاميات الهولندية في جنوب البلاد، تبنت هذه الدول وسيلة ناجحة بتوحيد بلجيكا وهولندا، وهذا من شأنه أن ينهي المشاكل الدبلوماسية التي رافقت التسويات السابقة بين الدول الاوروبية بخصوص بلجيكا، وأن العمل وفق نصيحة ولنغتون "Willington" (ولنغتون: (١٧٦٩– ١٨٥٢)، قائد عسكري بريطاني، اسمه آثر ولسلي غلب عليه لقب ولنغتون، نال شهرة واسعة خلال الحروب النابليونية عندما حقق العديد من الانتصارات في حرب شبه الجزيرة الايبرية (١٨٠٨ – ١٨١٤)، شارك في الانتصار على نابليون في معركة واترلو، نال ثقة ساسة الدول الكبرى، إذ عين وبالإجماع لقيادة الجيوش التي كانت تحتل بعض مناطق شمال فرنسا، يعزا إليه والى كاسليريه الاعتدال في شروط معاهدة باريس الثانية، شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا ١٨٢٨ – ١٨٣٠. The New Encyclopaedia Britannica, 1985, PP.572 – 573.) في انشاء خط جديد من الاستحكامات التي شغلتها القوات الهولندية، وقد أثبت وزير خارجية بريطانيا كاسليريه "Castlereagh" (روبرت سيتوارت كاسليريه: (١٧٦٩ – ١٨٢٢)، انظم الى حزب المحافظين عندما دخل مجلس العموم البريطاني عام ١٧٩٥، خدم وزيراً لشؤون الحرب والمستعمرات في المدة ما بين (١٨٠٥ – ١٨٠٩)، كما اسهم في التخطيط للحملات البريطانية في الحرب ضد نابليون، شغل منصب وزير الخارجية ابتداءً من عام ١٨١٢ لغاية وفاته، مثل بريطانيا في مؤتمر فينّا، واكس لاشابيل، عارض المحاولات الروسية لجر بريطانيا الى عصبة أوربية لمعارضة الثورات والتدخل في شؤون الدول الاخرى. Wilson, 1987, P.3713) انه الرائد الأول الساعي إلى إقامة دولة الأراضي الهولندية العظيمة وطمح الى إنشاء تحالف بريطاني هولندي عن طريق ترتيب زواج أمير اورنج من الأميرة شارلوت، وقد جرت خطوبتهما في عام ١٨١٤، لكنها فسخت بعد ذلك مباشرة وتزوجت الأميرة شارلوت ليوبولد حاكم ساكس – بورغ (Kossman, 1978, P. 53).

وكان من الأهمية أنْ يؤمِّن وزير الخارجية البريطاني موافقة الشعب البلجيكي على التسوية الجديدة، وعلى هذا حظيَ الاتحاد بين بلجيكا وهولندا دعماً اساسياً من الطبقة البرجوازية العاملة في الصناعة وقد أرادوا من ذلك الحفاظ على الأراضي المستحصلة حديثاً من الكنيسة، إلا أن بعض الليبراليين البلجيك المتعاونين مع النمسا فضلوا وليم الأول "William I" (وليم الاول: (١٧٧٢ – ١٨٤٣)، أول ملك لهولندا، ولد في مدينة لاهاي، أصبح دوق لكسمبورغ، وفي عام ١٨١٥ أصبح ملكاً للأراضي المنخفضة (بلجيكا – هولندا) وفق تسويات مؤتمر فيينا، استاء البلجيكيون من حكمه وقاموا بثورة عام ١٨٣٠ للتخلص من سيطرته على بلاهم وإعلان استقلالهم، توفي في برلين. James, 2002, PP. 309 – 310) ملك هولندا (١٨١٥ – ١٨٤٠)، آملين بعودة حكم النمسا لبلجيكا، لكن في المجمل

باتَ شيء من المطالبة الملحة بإعادة الحكم الهولندي، ولكنَّ العديد من البلجيكيين كانوا يفضلون بقاء فرنسا في البلاد، ولكن بُذلت جهود مضنية للحصول على امتثال بلجيكا لهذا الأمر إذ سعت المعاهدات إلى حماية الحقوق الدينية والمصالح الاقتصادية في جنوب البلاد (Clough, 1930, P.57).

أما المستعمرات فقد ضمت مملكة الاراضي المنخفضة الدول الحديثة هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ (Clough, 1930, PP.57 – 58).

وهناك اتفاقات أخرى نزعت الصفة العسكرية عن ميناء انتويرب وفتح شلدت "Scheldt" للتجارة الدولية (Deprez and Vos, 1999, P.118)، وفي ١٥ آذار ١٨١٥ أصبح وليم الاول ملكاً لهولندا، وساد حكم الملكية الدستورية وأصبح مجلس طبقات الأمة أقوى هيأة تشريعية في البلاد، وبسبب المقاومة البلجيكية أضيفَ مجلس الأعيان السامي الذي يتكون أساساً من أعضاء معينين من الملك، وقد حدد الدستور صلاحيات الملك وليم الاول قليلاً وقد ارتاح الليبراليون لهذا الأمر إلا انه كان تسلطي كثيراً يرضي المحافظين، وقد عرف الملك وليم الاول بتوجهه لإرضاء الجميع، وبهذا حظيت الدولة الجديدة بنجاح سياسي (Essen, 1920, P.148)، لكن سرعان ما برزت مشكلة التوحيد الشائكة التي أفرزت معضلة أساسية من جراء الاختلافات الكبيرة بين الشمال والجنوب، وأثرت كثيراً، الامر الذي أطال أمد المشاكل السياسية والثقافية في البلاد، ومن بين أعقد تلك القضايا كانت المسألة الدينية، إذ إن معظم الهولنديين كانوا بروتستانت كلفانيين "Galvanians" (مذهب مسيحي بروتستانتي، يعزا تأسيسه للمصلح الفرنسي جون كالفن، وكان هذا الأخير قد وضع بين عامي ١٥٣٦ و١٥٥٩م مؤلّفه (مبادئ الإيمان المسيحي)، والذي يعدّه الكثيرون من أهم ما كتب في الحركة البروتستانتية، وتعني كلمة بروتستانت: المحتجون . Weber, 2002, P.262) في حين كان البلجيكيون كاثوليكا، واتخذت مملكة هولندا دستوراً يؤيد البروتستانتية "Protestantism"، أنشأ الملك وليم الاول لجنة لإعادة كتابة الدستور عام ١٨١٥، وتشكلت تلك اللجنة من أحد عشر عضواً من هولندا ومن بلجيكا واثنين من لكسمبورغ، وكُتبَ الدستور من جديد ليضمن المساواة الدينية وليكفل المساواة في التمثيل البرلماني لكل من هولندا وبلجيكا، وحصلت الموافقة على الشرط الأخير على الرغم من وجود أكثر من ثلاثة ملايين جنوبي مقابل مليونين هولندي، وأن القانون الأساسي لم يُصرح باسم العاصمة الوطنية (Essen, 1920, P.149).

لكنه منح الملك سلطة للعمل في القسمين (Essen, 1920, P.151)، وأن إقرار الدستور في آب ١٨١٥ أظهر صعوبات في توحيد شطري البلاد، وقد صادق مجلس النواب الهولندي House of Representatives Netherlands" (وهو الهيأة التشريعية الرئيسة في المملكة الهولندية، إذ تجري مناقشة التشريعات المقترحة ومراجعة إجراءات مجلس الوزراء وله الحق في اقتراح التشريعات ومناقشها، وإذا تم تبنيها بالأغلبية، يحيلها إلى مجلس الشيوخ . إن الدورة العادية لمجلس طبقات الامة أربع سنوات، ومن بعدها تتم الدعوة للانتخابات عندما تفقد الحكومة ثقة البرلمان، أو ينهار الائتلاف الحاكم، أو تنتهي مدة مجلس النواب. https://en.wikipedia.org/wiki) بالأجماع عليه في حين رفضه مجلس

الأعيان البلجيكي بـ(٥٢٧) صوت مقابل (٧٩٦) صوت، ومن تسعة مقاطعات جنوبية أدلى ممثلو ليبج وليمبورغ ولكسمبورغ بتصويت الأغلبية على الدستور، ورفضته المقاطعات الفلاندرية بـ (٢٠٢) صوتا مقابل (٤٨٥) صوتا، في حين أجازوه في المقاطعات الوالونية ولكسمبورغ بـ (٢٤٣) صوتا مقابل (٢١٧) صوتا، ورفضت برابانت مزدوجة اللغة الدستور بـ (٨٢) صوتا مقابل (٩٤) صوتا، ومن الجدير بالملاحظة أن التصويت على نطاق كبير من الفلمنكين جاء ضد توحيد هولندا المرتبطة ارتباطاً وثيقاً في أقسامها في حين وافقت الأقسام الفرنسية على التوحيد، وبرزت مشكلة امتناع البلجيكيين عن منح المساواة الدينية للبروتستانت الهولنديين (Geyl, 1930, PP.592 – 593).

عبرَ الملك وليم الاول بوضوح عن أحقية رفض رعاياه البلجيكيين الجُدد المباشرة في التصديق على الدستور من غير استفادة تصويت الأكثرية من البلجيكيين من اجل تنفيذ الدستور والعمل به، وقد أعلن أن الممتنعين يبلغ عددهم (٢٨٠) صوتا وهكذا أصبحت النتيجة (٨٠٧ صوتا مقابل ٧٩٦ صوتا) لصالح الملك وليم الاول، وأنه لم يرضِ بهذا التقدم الطفيف من الفوز، و باشر بعد الأصوات وهي (١٢٦) صوتا على أسس المعتقدات الدينية "اساساً للناخبين العائدين للكنيسة" وهي أصوات موافقة أيضاً، وقد برر اجراءاته بذكر اتفاقيات فيينا التي أقرت الحرية الدينية للهولنديين، وفي المجمل فإن مناورات وليم أفضت الى حصيلة نهائية وهي (٩٣٣) صوتا موافق مقابل (٦٧٠) صوتا رافضا (Geyl, 1930, P.594).

وبعد ابتعاد حكمه عن بدايته الضعيفة أوجدت سياسات الملك وليم الاول توترات تفاقمت بفعل إجراءات أخرى، وكونه من هولندا من المُسَلَّمِ به أنهَّ ينحاز الى مواطنيه في القضايا الإدارية،، واستخدمت تبعاً لذلك اللغة الهولندية في الشؤون الخاصة بالحكومة وهيمن الشماليون على الدوائر المدنية، وكان وزير بلجيكي واحد من أصل سبعة وزراء شكلوا الكابينة الوزارية كما تمت الهيمنة على المؤسسات القضائية العسكرية، وهكذا جرت محاولات حثيثة لتقويض النفوذ الفرنسي في جنوب البلاد، وانطوى جزء من هذه السياسة على استعمال الفلاندية في النظام المدرسي في مقاطعات الفلاندرز، ورأى الملك أنَّ تلك الطريقة من شأنها أنْ تقرب الفلانديين من هولندا أكثر، وفي الواقع أن هذا الحراك استهل بنشاط الحركة الفلاندية الحديثة في بلجيكا بتقديم الدعم لترسيخ القيم الثقافية الفلاندية، ولكن هذا التوجه جلب على الملك وليم الاول العَدِاءَ من المثقفين الذين تعاطفوا مع الثقافة الفرنسية، فضلاً عن ذلك جرى استخدام اللغة الفرنسية على نطاق ضيق في الدوائر الرسمية ولاسيما في مقاطعات والون، على الرغم من تعميم استعمالها في كل انحاء بلجيكا (Essen, 1920, P.167).

كما انه اتخذ مجموعة من المراسيم التي حدت من حرية الصحافة وأظهرت عدائها للصحفيين، وعبثت بالهيأة القضائية، وألغت حكم المحلفين، وعاش البلجيكيون تحت وطأة نظام ضريبي فادح رافق حكمه، وأُجبرَ سكان جنوب البلاد على دفع المساهمات الضريبية لاستيفاء الدين الوطني الهولندي (Essen, 1920, P.169).

ودفع البلجيكيون أيضاً قسماً من حصة تمويل المستعمرات الهولندية، وعلى الرغم من دفع تلك الأموال نال البلجيكيون رعاية تكاد لا تذكر حينما أبقوا على الدوائر الحكومية المهمة في الشمال، وبهذا تعززت الصفة الهولندية في إدارة الملك وليم الاول (Langenhove, 1969, P.140).

الأوضاع الدينية والعسكرية:

قرر الملك وليم الاول كسر شوكة الكنيسة الكاثوليكية في الجنوب، ومع ذلك سعى جاهداً لإعادة طبقة رجال الدين في هولندا إذ إن ثلث المواطنين كانوا يشكلون عضويتها، ولكنه حزمَ أمرهُ أن تكون سلطة الدولة فوق السلطة الدينية، وشدد الخناق على المدارس الثانوية والمعاهد التابعة للكنيسة، وطالب بترشيح الكنيسة بعض أفرادها لتلقي تعليماً علمانياً، وتأسيس كلية للفلسفة في لوفين في ١٨٢٥ لتقوم على عاتقها بتخريج رجال دين أكثر انفتاحاً في معتقداتهم، وطلب من المرشحين للخدمة الكهنوتية جميعهم أن يحضروا دروس تلك الكلية (Deprez and Vos, 1999, P.118; Langenhove, 1969, P.143)، ودافع الكاثوليك على ما حظوا به من حرية دينية بقيادة الأسقف موريس دي برولي "Maurice de Broglie" (ارستقراطياً واسقفاً فرنسياً، عارض دستور عام ١٨١٥، واحتج على سياسة الملك وليم الاول تجاه الكنيسة ورجال الدين الكاثوليك، كتب الى البابوية في روما يعلمها بأن الدستور الهولندي – البلجيكي يحتوي على تصريحات مخالفة للإيمان. Witte & Jan, 1987, P.639) حتى ترحيله من البلاد، واقنعت الكنيسة العديد من العاملين لديها بالأدلاء بقسم الولاء على الدستور الجديد بعد أن أظهر دي برولي قدرته على رفض الدستور وتأثيره على مجلس الأعيان، وعلى اثر ذلك وقعت الاتفاقية البابوية في عام ١٨٢٧ الذي عُرفت بـ"الكونكوردات"، وحظيت الكنيسة ببعض الامتيازات، ولكن كل تلك التدابير جاءت متأخرة جداً لإيقاف دعم الكاثوليك لثورة ١٨٣٠ (Verhaegen, 1930, PP.377 – 378)، وارتبطت بتلك المشاكل القضايا التي تخص المؤسسة العسكرية الهولندية، إذ إن مملكة هولندا المتحدة سُخرت لتكون دولة حاجزة ضد التوسع الفرنسي استناداً لاتفاقية فيينا، ومن الناحية العسكرية فإنَّ هذا يعني تشكيل جيشٍ وطنيٍ قادرٍ تماماً على الدفاع عن البلد ضد فرنسا، وقد أعادَ ولنغتون بناؤها بعد ليبترغ "Leipeig" لكن نابليون بونابرت "Napoléone di Buonaparte" (نابليون بونابرت: (١٧٦٩ – ١٨٢١) ولد في مدينة أجاكسيو "Ajaccio" في جزيرة كورسيكا الايطالية "Corsica" الواقعة في البحر المتوسط في ١٥ آب ١٧٦٩، قضى نابليون معظم أيام دراسته في فرنسا، دخل المدرسة العسكرية المَلكية بريان لو شاتو "Brienne le Château" لإعداد البحّارة، وفي المدرسة أظهر تفوقاً باهراً على رفاقه، أُلحِقَ نابليون بمدرسة سان ساير العسكرية في باريس "Saint Cyr L'École Militaire"، بعد أن تخرّج من مدرسة بريان العسكرية في ٢٣ نيسان ١٧٧٩ درس صنف المدفعية وتخرج في آب ١٧٨٥ برتبة ملازم ثانٍ، تزوج من جوزفين عام ١٧٩٦، قاد الحملة الفرنسية على ايطاليا عام ١٧٩٦، والحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٩، انتخب امبراطوراً للمدة ما بين (١٨٠٤ – ١٨١٥)، توفي عام ١٨٢١. اوبري، ١٩٦٩، ص١٠ – ٢٩ ؛ Horne, 1844, PP.1 – 7) دمرها مرة أخرى خلال حكم المائة يوم،

وأن إعادة بنائها جرى بمقتضى بعض البنود التي أقرتها معاهدات أكس–لا–شابيل "Aix-La-Chapelle" (اجتمع امبراطور النمسا مع مستشاره مترنيخ، و قيصر روسيا مع كابودستريا ونسلرود، وملك بروسيا مع هاردنبرغ، والدوق ولنغتون واللورد كاسليرية من بريطانيا، والدوقة رشيليو من فرنسا، للاجتماع في مدينة اكس لاشابيل (آخن Aachen) البروسية في نهاية أيلول ١٨١٨، لبحث إمكانية إجلاء القوات الاجنبية من فرنسا، وعلى الرغم ما كان ينطوي عليه تجمع الملوك من الأهمية، إلا أنه في الواقع لم يكن سوى مناسبة تشريفية أريد بها هذه المرة إظهار امتنان الحلفاء لبروسيا نظير ما قامت به في الصراع ضد نابليون، إذ إن مجلس سفراء باريس قد انجز العمل الأساسي المتعلق بدفع فرنسا للغرامة، والاحتلال العسكري للمناطق الشمالية الشرقية، فضلاً عن أن جلاء قوات الاحتلال قد أقرته معاهدة باريس الثانية أصلاً، وبهذا لم يكن على الملوك المجتمعين سوى المصادقة على ما اتفق عليه سفراءهم في مجالس سفراء باريس (على الرغم من أن بروسيا تمسكت بشيء من التصلب في الموقف تجاه فرنسا)، الأمر الذي أضفى طابعاً من التجانس والتماسك على مواقف دول المحفل الاوربي. الشويلي، ٢٠٠٤، ص١٢٨ – ١٤٨ ؛ James, 1962, P.117)، وقد شيدت أربعة خطوط من الاستحكامات على ضفاف الأنهار الكبيرة، وكانت القلاع الأولى مسايرة لشيلدت بغية حماية الجيش البريطاني الذي اتخذ مواقعه على الساحل، وتموضع في خط القلاع الثاني من مدن موز "Meues"، وذلك لمنع القوات البروسية من الدخول لبلجيكا، وأقيمت الاستحكامات الثالثة وهي الأهم على نهر سامبر – هين – دندر لإعاقة الاجتياح الفرنسي، وأخيراً أقيمت سلسلة من الحواجز الدفاعية في هولندا لتقي أساساً من الفيضانات الكبيرة، لكنْ وجود فراغٍ في هذه المنظومة من انتويرب وليبيج مكن جيوش الحلفاء من القيام بمناورات ضد الجيش الفرنسي، وزيادةً على ذلك ربطت قلعة لكسمبورغ بالنظام الدفاعي للكونفدرالية الجرمانية، وبحلول عام ١٨٣٠ أنفق نحو (٨٦,٠٠٠,٠٠٠) مليون فرنك فرنسي من الدول الأوروبية لصيانة تلك المنشآت العسكرية (Leonard, 1976, P.18).

أما العنصر الثاني في خط الصد الهولندي جيش اتحاد الولايات الهولندية، لكنَّ التاريخ يُظهر عَدَمَ الفاعلية الكبيرة للاستحكامات الحدودية، وإنَّ الكثير من خطط المؤتمر الوطني اعتمدت في تنفيذها على القوات الهولندية، وأقترح الملك وليم الاول إلى إقامة ميلشيات محلية في كل مقاطعة يستدعيها وقت الضرورة على وفق النظام الاقطاعي، وتدعم تلك القوة المليشيات المحلية، وعزمت الحكومة الهولندية على تسخير المتطوعين ولكن لاهاي سنّت أيضاً قانون التجنيد الالزامي، وإنَّ تلك التغيرات بمقتضى النظام الأساسي (الدستور)، وبحلول عام ١٨٣٠ تم تشكيل الجيش الهولندي من أربعة فرق للمشاة وإنَّ كلَّ فرقةٍ تتكونُ مِن لواءين مشكلين من فوجين، فضلاً عن هذه الفرق هناك لواء احتياط وقوات النخبة المشكلة من فوج قاذفي الرمانات وكتيبتين من القناصة، وفي الأساس أن الوحدة العسكرية تتكون من أربعة أفواج سويسرية لكن جرى تسريحها بعد الاحتجاجات الصادرة من الليبراليين الكاثوليك، وإنَّ فوج المشاة يتشكل من أربعة كتائب ثلاثة من المليشيات وواحدة نظامية (; Leonard, 1976, P.21

Deprez and Vos, 1999, P.111)، وخصصت كل وحدة عسكرية لمقاطعة ولديها مركز لتدريب المتطوعين الجدد، لقد استخدم أيضاً نظام الأفواج "Afdeeling" إلى حدٍ ما في قوات الخيالة والمدفعية، وتتكون أفواج الخيالة من فرسان هولنديين وبلجيكيين من غير النظر لمناطق سكناهم (Martens, 1976, P. 325)، وفي المجمل يضم جيش الاتحاد الهولندي (٩٠) ألف مقاتل منهم (٢٥) ألف جندي نظامي، ويدعمهم الحرس المناطقي الذي يتخذ من المدن مقراً له وتعدادها أكثر من (٢٥٠٠) مقاتل، وجرى تجنيد المقاتلين للحرس بعمر (٢٥) عاماً حتى (٣٤) عاماً يخدمون (٥) سنوات فعلية و (٤) سنوات احتياط غير فعلية، وكما في الجيش النظامي كان ثلاثة أرباع قادة هذه المناطق في بلجيكا من الهولنديين (Martens, 1976, P.326).

فضلاً عن إقامة المدارس العسكرية في الشمال مثل الأكاديمية العسكرية الملكية في بريدا "Bredu" أخرت ترقية الضباط البلجيكيين من جراء النفقات المتطلبة لحضور دورات هذه المدارس في هولندا، وإنَّ أرجحية الضباط الهولنديين في الجيش اتبعت ذات التوجه المقام في مناطق الحكم الأخرى، وفي عام ١٨٣٠ كانت الفرق العسكرية على النحو الآتي (Martens, 1976, P. 326):-

الفرع	العدد الاجمالي	البلجيكيون
القادة	٧٦	١٠
الاركان	٤٣	٩
المشاة	١٤٥٤	٢٦٣
الخيالة	٣١٦	٩٣
المدفعية	٣٦٠	٣٣
الهندسة	١٢٨	٩
المجموع	٢٣٧٧	٤١٧

ومن خلال المقارنة لوضع الضباط يتبين أن الجيش في بلجيكا يرتكز أساساً على المتطوعين البلجيكيين المجندين من المقاطعات المحلية، وهذا يقسم الجيش في الجنوب على مجموعتين استناداً للجنسية، ويبرز فرقة الضباط الهولندية بأنها القوة الأكثر إشغالاً للمراكز في الجيش.

إنَّ الصورة المعاكسة والمزرية للحكم الهولندي في الجنوب قد تغيرت من خلال الازدهار الاقتصادي العام للأراضي المنخفضة خلال تلك المدة، وتميزت السنوات الأولى من الوحدة بين بلجيكا وهولندا بالركود الحاصل من الانتقال الاقتصادي الطبيعي من الحرب وغلق الحدود الفرنسية أمام الصادرات البلجيكية، إذ مكنهم من الوصول إلى المنافذ التسويقية الكبيرة، تجاهل الدبلوماسيين في فيينا الواقع الاقتصادي حينما نقلوا بلجيكا إلى هولندا وفضلاً عن ذلك فإن إحلال السلام يُمَكِّنَ البضائع

البريطانية من الدخول مرة ثانية إلى أوروبا على مستوى واسع، وقد أزاحت صناعة النسيج البريطاني الفاخرة جداً عن طريقها المنتوجات البلجيكية المنافسة لها في الأسواق (Buffin, ed., 1910, PP. 16 – 17).

إنَّ أفضل وصف لآراء الملك وليم الاول الاقتصادية هو التنظيم الحكومي الصارم لكل النشاطات الاقتصادية في البلاد، فقد اهتم كثيراً بالشؤون الاقتصادية والمالية وكرس الكثير من جهده الفردي لتحسين المناخ التجاري و أعتقد أن الهولنديين قادرين على المنافسة الفاعلة للسلع البريطانية وانتهاج نظام التعريفات الكمركية في هذا المجال، وأن الهولنديين فضلوا التعريفات المنخفضة لدعم عجلة التجارة الهولندية، وهذا يتعارض مع رغبة البلجيكيين في فرض رسوم حمائية عالية (Deprez and Vos, 1999, P.116)، كما تم استخدام المستعمرات الهولندية مصادرَ للمواد الأولية ولتمويل الصفقات اللازمة تعهدت حكومة وليم بتقديم المال للعديد من المنشآت المالية والشركات التجارية الاستعمارية، وإنَّ الحصيلة النهائية لهذا التدخل إقامة عاصمة جديدة في الجنوب، وبفضل هذا الاستثمار الجديد نالت العديد من الصناعات البلجيكية التقنية الجديدة واللازمة لمنافسة السلع البريطانية (Kossman, 1978, P.53).

فضلاً عن ذلك فإن ازدهار هذه العاصمة ازداد بفضل التحسينات بوسائل المواصلات، وفي المقام الاول بقيت موانىء نهر شيلدت مفتوحة للحركة التجارية البلجيكية، وهذا ما ضمن بقاء انتويرب الميناء الرئيس في البلاد وزيادةً على ذلك باشر الملك وليم الاول ببرنامج تعبيد الطرق، إذ اضاف خمسمائة ميل على شبكة الطرق البلجيكية، ونالت شبكة القنال النهرية ذات الرعاية، وأوجدت الحكومة قنوات بين مُدن غينت وترنوزن وبين بيروليز وانتوسيغ في منطقة استخراج الفحم، وهذه الشبكة بدأت توصل شارلروي ببروكسل وشارلروي بالمقاطعات الشرقية التابعة لوالون ولكن الثورة أخرت اتمامها، وأيضاً اسهم تحسين منشآت النقل في ازدهار الاقتصاد البلجيكي، على الرغم من فشل بعض تلك المشاريع في الشمال، إذ طورت مُدن هنولت وليبيج الصناعة الناشطة لتعدين الفحم (Deprez and Vos, 1999, P.133).

برزت مدينة انتويرب على أنها المستفيد الأكبر من الازدهار الصناعي بعد أن أصبحت مركزَ تصديرٍ رئيسٍ للمنتجات البلجيكية، لكن موانئ هولندا نالت القليل من الازدهار التجاري وخسرت قسما من تجارتها الاستعمارية بدخول مواطنيها الجدد إليها، وأصبح السوق الفرنسي مقتصراً فقط على الصادرات البلجيكية، وحظيَ الجنوب بزبائن جدد حينما وجد التجار الهولنديون زبائن جدد لبلجيكا في المانيا وايطاليا والأمريكيتين، وعلى الرغم من بقاء الزراعة غير نشطة نسبياً واصل الاقتصاد البلجيكي نموه الثابت والدائم في جميع النشاطات، وكانت تلك المشاريع ممتازة إذ استكملت إجراءاتها من خلال خطط الملك وليم الاول (Molitor, 1976, P.111).

إنَّ بلجيكا عانت قليلاً من الوضع الاقتصادي المتردي، وعلى الرغم من الأعباء الضريبية العالية وبقاء مشكلة الفقر، إلا أنَّ البلجيكيين حصلوا على وظائفهم وحظوا بأعمال ذات ربح عالٍ، وبدوره

حصلت حكومة الملك وليم الاول الكثير من العوائد من الصناعة البلجيكية فاقت مثيلاتها من الواردات الشمالية، لكن الازدهار الصناعي في الجنوب عزز الفروقات الاقتصادية بين القسمين من البلاد، وهذا ما عزز الاعتقاد لدى الطبقة البرجوازية "Bourgeoisie" (كلمة فرنسية جاءت من الكلمة الفرنسية القديمة "Burgeis"، بمعنى "أحد سكان البلدة"، والتي تعني (بور)، ولدت هذه الطبقة من رحم الفلاحين واقنان الأرض الذين تمكنوا من شراء عتقهم بموجب صكوك مسجلة وأصبحوا أحراراً يعيشون في المدن، تتكون هذه الطبقة من رجال المال والأعمال وحملة الأسهم وأصحاب المهن الحرة والمشتغلين في التجارة والصناعة ورجال القانون، ومن هنا أصبحت البورجوازية في المدن تمثل الطبقة الثالثة في المجتمع الفرنسي. الدوري، ٢٠١٤، ص٢٧) العاملة في الصناعة أنهم يشاطرون الهولنديين في قليل من المصالح التجارية المشتركة، وعلى الرغم من أن الازدهار الاقتصادي في الجنوب اصطدم بالمعتقدات الدينية انتقل العديد من رواده عن هولندا، وفضلاً عن ذلك سرعان ما عارضت هذه القيادات الملك وليم الاول في قضايا الاختلاف الديني واللغوي، وهكذا أصبح تدفق المال في عهده نعمة ونقمة في تحقيق هدفه الأسمى في توحيد هولندا وبلجيكا (Molitor, 1976, P.114).

إنَّ إدارته للبلاد استقطبت المعارضة من اليسار واليمين في بلجيكا، ونبذ المحافظون السياسات الدينية الهولندية، ونبذ الليبراليون المراسيم المدنية واللغوية التي أصدرها الملك وليم الاول، وعلى الرغم من ذلك بدى على نحو غالب أنَّ الجميعَ كانت لهم مظالمَ ضد الملك وليم الاول، لم يظهر أي شعور طاغ للقيام بثورة عليه، بل على النقيض من ذلك فإن معظم محركي التمرد عملوا على تطبيق نوع من الفصل الاداري في البلد بين المقاطعات، لقد اصطدم المحافظون بالتوجه الديني القوي لنظام الملك الهولندي، وفضل أنْ يرى إدارته تتبع النهج الليبرالي والإنساني والتجاري الذي يصب في مصلحة الدولة، وأضْمَرَ الكاثوليك العداء له وتفاقمت تلك المشكلة أكثر عندما أقدم الملك لأكثر من مرة على السيطرة والإشراف على التعليم في الكنيسة، وقد رأى أن هذا النظام التعليمي يعد أسهل وسيلة لنشر الثقافة الهولندية في الجنوب وبالتالي تنشأ الدولة الموحدة (Gaus, 1992, P.289).

وبعد توحد البلاد، باشرت الحكومة ببرنامج التعليم العام في شطري المملكة، ومن المُسَلَّمِ به تماماً أنَّ المدارس القائمة في تلك المدة أبرزت التوجه الفكري للملك، ونظرت الكنيسة إلى هذا النظام العلماني المتنامي في البلاد بعين الريبة، ووقف الأساقفة أيضاً بالضد من الاجراءات السياسية للملك وليم الاول بسبب أنَّ الدستور وهو القانون الأساس الذي ضمن لهم الحرية الدينية استُخْدِمَ على نحو مناقضٍ من شرط التسامح الديني، إلا أنَّ المقاومة المستميتة للكاثوليك أجبرته على التراجع عن مخططه الخاص بالكنيسة، وفي عام ١٨٢٧ وُقِّعَ الملك وليم الاول الاتفاقية البابوية، لكن هذا الاتفاق لم يسرِ مفعوله حتى عام ١٨٣٠، وبموجبه نشأت في هولندا اسقفيتين ومنح الملك حق نقض تعيين أي اساقفة، وعلى اثر ذلك تساهل الملك وليم الاول في سياساته التعليمية (Gaus, 1992, P.290)، وفي عام ١٨٢٨ أزال شرط أنْ يدَرْسِ القساوسةُ المرتقبين في كلية الفلسفة في لوفين، وبعد ستة أشهر في كانون الثاني ١٨٣٠ أغلقت

هذه الكلية حينما ظهر أن الدراسة فيها أصبحت غير مقيدة، وفي المجمل أنَّ المرسوم الأخير أعاد للكنيسة استقلالها التام، وانبثقت المعارضة الكبيرة الثانية من الليبراليين البلجيكيين الذين ارادوا أن يكونوا الأعضاء الناطقين بالفرنسية في الطبقة البرجوازية وقد وافقوا منذ البداية على قيوده التي وضعها على الكنيسة وعلى العديد من سياساته الاقتصادية، وعلى الدستور الذي منح على ما يبدو شيئاً من الحرية المدنية للمواطنين (Gaus, 1992, P.297).

أدى تدخل الملك في المحاكم والمدارس واستخدام اللغة وحرب الصحافة إلى قطيعة حادة في المعتقدات، وبعد هذه القضايا قدوم عدد كبير من المُرحلين الفرنسيين المناهضين لآل بوربون "Maison de Bourbon" (عائلة ملكية أوربية، تعد فرعاً من سلالة الكابيتيون، إذ يرجع نسبهم إلى لويس الأول دوق بوربون، حكم ملوكها فرنسا بين عامي (١٥٨٩ – ١٧٩٣) بالإطاحة بالنظام الملكي في أثناء الثورة الفرنسية، استعادوها لمدة قصيرة في عام ١٨١٤ وبصفة حاسمة في عام ١٨١٥ بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الأولى حتى أطيح بها في ثورة تموز ١٨٣٠. (Pére, 1967, PP. 144 – 146) إلى بروكسل، وقد كان للمثقفين الفرنسيين حضور مميز في الأوساط الصحفية البلجيكية، وإنَّ جرائد مثل (صحيفة دي غاند وصحيفة انفيرز للتجارة والحارس في بروكسل وصحيفة فيرفيه) كانت تدين بتأسيسها إلى القادمين الجُدد إلى البلاد من الفرنسيين (Reichler, 1982, P.76).

وعلى الرغم من تأثير تلك الصحف في الأوساط الثقافية تمركزت المعارضة الأساسية في الدوائر الصحفية المحلية ومن أكثر الصحف نفوذاً وتأثيراً كانت (صحيفة ساعي بريد ميوز في ليبج وصحيفة ماثيو لنسبيرغ في ليبج أيضاً وصحيفة بلجيكا في بروكسل وصحيفة بروكسل وصحيفة كاثوليك البلاد المنخفضة في غنت)، في حين اقتصرت المقاطعات الجنوبية عن شيء من هذا التمثيل والنشاط الصحفي، وأن التوجه العام لهذه الصحف كان ليبرالياً، وعلى الرغم من أنها نزعت إلى شيء من الغموض في تخصصاتها وبرامجها، فقد دعمت في العموم حرية الصحافة واستقلالية المدارس الكنسية والتعليم العام على غرار ما حصل في فرنسا والمسؤولية الوزارية والحكم البرلماني واستخدام اللغة الفرنسية في دوائر الحكومة ورعاية جيدة للبلجيكيين (Reichler, 1982, P.77).

وعلى الرغم من هذه الفروقات الواضحة في الرؤيا، اتحد الكاثوليك والليبراليون في المعارضة في مجلس النواب والشيوخ في عام ١٨٢٨، وبمؤازرة حلفائهم الشماليين استطاعوا أنْ يلغوا الاجراءات الضريبية، ومن الأساس جسدَوا التحالف القائم بين الكنيسة المناهضة لليبراليين والليبراليين المعادين للكنيسة ضد التوجه الليبرالي للملك وليم الاول، وفي العموم سعى الملك وليم الاول الى تجاهل المعارضة لتيقنه أنَّ مطالبهم على الرغم من أنها استفزته إلا أنها لا تعد عاملَ تهديد مباشر لِحُكْمِهِ، فإن الشكاوي معظمها وجُهت إلى وزير العدل كورنيل – فليكس فان مانيين "Cornell – Félix Van Magenn" (ولد في لاهاي، درس القانون في لندن، شغل منصب المدعي العام، عينه لويس بونابرت وزيراً للعدل في عام ١٨٠٦، وعين في مجلس الدولة ورئيساً لمحكمة الاستئناف في لاهاي عام ١٨١٠ من نابليون، نشط

في ترويج اللغة الهولندية في بلجيكا، ونصح الملك وليم الاول بعدم التنازل في مدة الاضطرابات التي أدت الى حدوث الثورة البلجيكية، ترك منصبه عام ١٨٤٢، بعد تنازل وليم عن العرش. Whitehall, 1890, PP.20 – 21)، الذي قطع على نفسه عهداً أن يقتص من الصحفيين الناشطين في المعارضة، وكان إدراك البلجيكيين لاستقلال بلادهم في حدهِ الأدنى وغياب إحساسهم الوطني بهذه القضية تقريباً، إلا أنَّ معظم الليبراليين حزموا أمرهم على القيام ببعض الإصلاحات الداعمة للحريات الدينية في حين كان الكاثوليك سائرين في طريقهم الى نيل شيء من الحرية بعد فتور السيطرة العلمانية على شؤونهم، وهذا انموذج من موقف الاتحاد الوطني الذي نشر في ٢٥ أيلول ١٨٢٩ في جريدة المراسل للأراضي المنخفضة (Meeus, 1962, P. 268): "**نحن بلجيكيون ونريد أن نبقى بلجيكيون بتشكيل دولة مستقلة على النحو الذي عليه نحن الآن، أي أننا امة متكونة من الهولنديين والفلمنكيين والوالونيين والشمال والجنوب، والجميع يتمتع بالحرية الدينية وبالحقوق المدنية على حدٍ سواء وفقاً لما نص عليه الدستور، ولدينا حكومة تمثيلية ثبتت أركانها بمقتضى القانون الأساسي للدولة، ونحن حقاً نسعى إلى حكومة منصفة وغير متحيزة تعامل الكاثوليك مثلما تعامل البروتستانت، وتنظر الى الفلمنكيين والوالونيين على أنهم هولنديين والجميع يعاملون كمواطنين أحرار ولهم كامل الحقوق التي يتمتع بها الأحرار، ونحن نحتج بشدة ورسمياً ونناهض الفكرة الخاطئة التي مفادها أن البلجيكيين يرغبون بعودة الهيمنة الفرنسية على مقدرات بلادهم**" (Pays – Bas, 1829, P.272).

وعلى الرغم مِنْ أنَّ هذا التوجه المحافظ، إلا أن التحالف كان عازماً على تحقيق رغبته في نيل نمط من أنماط الاصلاح، وبخاصة بعد فشل مشروع قانون حرية الصحافة في مجلس طبقات الأمة إذ كان التصويت عليه (٣) اصوات مقابل (٤٤) صوت، وكان رد فعل الليبراليين على هذه الانتكاسة بنشر ملف مطالبهم والترويج لها، وإنَّ هذا التوجه نال نصيباً من النجاح، وإنَّ الكاثوليك قرروا العمل بهذا الإجراء المرحلي، وقاموا بحملتهم الخاصة التي تمركزت حول قضية التعليم، وتعاون الحزبان بدعم أحداهما للآخر للمطالب التي قدموها بل حتى انهم استحصلوا بعض الدعم من الهولنديين، وفي آذار ١٨٢٩ حصدت هذه العرائض (٤٠) ألف توقيع أُرسلت الى البرلمان، وفي أيار ١٨٢٩ نظم المنشقون مجاميع داخل البرلمان لإحباط مشروع قانون الميزانية العامة ونجحوا في ذلك (Meeus, 1962, P. 270).

قرر الملك وليم الاول بالتجول في بلجيكا ليثبت شعبيته، وحينما استقبل بحفاوة وشعر بزهو النصر عزم على تحسين صورته بوضع حد لامتيازاته وسمح للكنيسة أنْ تُعيَنِّ بعض الموالين لها في الاسقفيات وجعلت الدراسة في الكلية الفلسفية اختياري، لكن هذه التدابير الاحترازية اخفقت أمام تصاعد الاستياء الشعبي الذي اظهر رغبتهم بأن تكون الصحافة حرة ورغبتهم بحرية التعليم (Mabille, 1997, P. 207).

وجه الملك وليم الاول خطاباً في مجلس طبقات الأمة دعا فيه إلى اتخاذ خطوة جريئة لمحاربة المعارضة المتنامية في البلاد ووجه انتقاداته للأقلية المصوتة التي تسببت في الاضطرابات، ثم سلط جم غضبهُ على رجال الدين الكاثوليك، وقد كشف عن خططه بغلق كلية الفلسفة، وأعلن عن نيته في إدامة الاتصالات بوزرائه، لكنه لم ينظر في مسألة محاسبة وزرائه على تأدية واجباتهم، وأوقف تفتيش الدولة للمدارس الخاصة واستخدام الهولندية كلغة قومية ودافع عن التسامح الديني والتعليم العام، وعلى الرغم من أنَّ سياسته كانت تصالحية في خطابه ادخل قانون الصحافة الذي استخدم لتقييد حرية الصحافة بصورة أكبر من ذي قبل، ومن حيث الجوهر تجاهل نضال الليبراليين في تحقيق هدفهم كحملة المطالبة وقد اجيز قانون الصحافة في أيار ١٨٣٠(Mabille, 1997, P. 207).

وفيما بقيَّ من عام ١٨٣٠ حصلت تنازلات أكثر من الملك وليم الاول بفضل ضغط الكاثوليك، وقد ظهرت مماطلة في تنفيذ الاتفاقية البابوية وألغيت القوانين الخاصة باستخدام اللغة الفرنسية من البلجيكيين وتفتيش الدولة للمدارس الدينية، ومنح الهيأة القضائية استقلالا أكثر وأفرج قليلاً من الحرية التي وعد بها الصحافة (Deprez and Vos, 1999, P.121).

وإنَّ تلك المجموعة الناشئة من مواطنين ناشطين بفاعلية كبيرة انطوت على المفكرين والتربويين والحرفيين الأغنياء والصحفيين والموظفين والتجار وغيرهم، وكانوا طليعةَ الإمدادِ لثورة ١٨٣٠، إذ دافعوا عن مطالبهم في الاصلاح الاجتماعي والسياسي، وكان سبيلهم الوحيد لفرض كلمتهم أنْ يُطيحوا بتوجهات الملك وليم الاول التسلطية وأنْ يزعزعوا سلطته الراسخة، وذلك لإتاحة الفرصة لطبقتهم الاجتماعية في نيل المساهمة وتطوير البلاد سياسياً (Levy, 1938, P.507).

وهكذا حولت تلك الطبقة المثقفة مظالمها إلى مطالب حقيقية، إذ نادت بسيادة الشعب وبتوفير نظام برلماني يعهد به للوزراء، وكذلك الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب وغير ذلك، ولقد تنامت تلك الطبقة المثقفة الوسطى في هذه البيئة التي وجدوا فيها دعماً ايديولوجياً لطموحاتهم ولاسيما فيما يخص الافكار الليبرالية والديمقراطية، إنَّ القوةَ الضاربةَ لهذه المقاومة الناشئةِ لدى الطبقة الوسطى اعتمدت على الدعم من القطاعات الاخرى التي قاسمتها بعضا من مظالمها (Levy, 1938, P.507 ; Mabille, 1997, P. 207).

ومن الواضح تماماً أنَّ التجار الصغار والحرفيين من القطاعات التقليدية وغير الصناعية (صناعات النسيج والجعة ومعامل الطحين والمصافي والتقطير) قد ساهموا مساهمة كبيرة في هذا التوجه، فقد انتقدوا العبء الضريبي الفادح والمعونات الحكومية المقدمة إلى الصناعات الحديثة، إلا إنَّ هذه المجموعة لم تكن تحظى بأي سلطة سياسية حقيقية وإنَّ تقديم العرائض الموجهة إلى الحكومة قد برهنت أنَّ دعم المعارضة قد جاء أيضاً من تلك الطبقة الوسطى (Levy, 1938, P.507 ; Mabille, 1997, P. 214).

اما بالنسبة لطبقة الأشراف، فقد توفرت مؤشرات كافية تماماً لتؤكد أن قسما منهم اختاروا الوقوف مع الثوار، إلا أنَّ المهتمين في الشأن الزراعي واقطاعيات الأراضي لم يلقوا أيَّ اهتمام كانوا يأملون به من مدة حكم الملك وليم الأول، فضلاً عن ذلك أنه قد أطاح في معظم طموحات طبقة رجال الدين العليا، وإزاء ضوابط الميثاق المبرم حارب الكنيسة بشراسة ضد الاعتراف الدستوري بالأديان المختلفة وضد سياسة التعليم العلماني وتعيين الملك للأساقفة (Meeus, 1962, P.295)، وبفضل قسم من رجال الدين وبعض أفراد الدوائر العلمانية الكاثوليكية (التي توافقت كثيراً مع طبقة الاقطاعيين ملاك الاراضي) تجذرت فكرة الاعتراف بالحرية الدينية واتخذ التعليم وسيلة تكتيكية لتفادي الرقابة الحكومية، وعبر النظام البرلماني، كان لابد من استعادة الهيمنة للسلطة الدينية في المجتمع الكاثوليكي الكبير، وعلى هذا تظافرت المساعي النفعية التكتيكية (المؤقتة) بين الطبقة الوسطى المتحررة والقوى الكاثوليكية، وقد أكد الكاثوليك والليبراليون هذا التوجه في تحالف "التوحد" الشهير في عام ١٨٢٧ المعروف بـ "التحالف المخيف"، وعلى هذا لم يحط من قيمة دور رجال الدين في بلجيكا معارضة الحكومة (Mabille, 1997, P. 214 ; Hasquin, 1979, PP.82 – 83).

وإنَّ ذات الشيء يمكن قوله عن الطبقة العاملة، فالاقتصاد البلجيكي كان يراوح في مكانه وإنَّ التجارة والصناعة في ركود مستمر، وإنَّ استخدام المكائن بشكل دائم في الصناعة وفشل مواسم المحاصيل المتعاقب للحبوب وارتفاع الأسعار المفرط والشتاء القاسي كلها قد تكالبت عن افقار الشعب أكثر من قبل، وزيادة أعداد المنكوبين الذين يعتمدون على المعونة، وهذه الظروف قد أوجدت بيئةً سهلت فيها تعبئة مجاميع المقاومة من جماهير غير منظمة ومستاءة من هذا الوضع، وهكذا جندت الجماهير في ذلك الوقت لصالح الحركة الوطنية، وليس هناك أدنى مبالغة في الادعاء بأن الطبقة الوسطى المثقفة كانت تشكل الموجه الأساس للعمل الثوري في عام ١٨٣٠ (Langenhove, 1969, P.146).

أُسست مجاميعُ العمل الثوري وأوجدت حركات معارضة قوية إذ كانت توظف معطياتها في الصحف لأنها تعد وسيلة للنشر والتوعية، وفي كل مدينة كانت تشرف على لجان المقاومة، وقد أعدت تلك اللجان أعمال معارضة، وإنَّ خبرتهم السياسية أظهرت براعتهم في إثارة نقمة الجماهير في ٢٥ آب ١٨٣٠، إذ أججوا نيران الثورة، وكذلك نجحوا في فرض سيطرتهم على المتطوعين المحليين وعندما تفككت المؤسسات الحكومية، سيطرت هذه الطبقة عليها (Meeus, 1962, P.295).

إنَّ الظروف الصعبة التي عاشتها بلجيكا، ساعدت تلك المجاميع على إنشاء الحركة الوطنية، فقد أسُست مجاميع العمل الثوري، وأوجدت شبكات معارضة فاعلة إذ كانت تنشر اخبارها في الصحف، وعلى الرغم من أنَّ الثورة البلجيكية قد اقتصرت على الحواجز والمتاريس في مدينة بروكسل في أيلول ١٨٣٠، إلا أنَّهُ قد ظهرت مناوشات في الشوارع، وأنَّ الجيش الهولندي لم يُهزم حقيقةً من الثوار (Langenhove, 1969, P.147)، إذ إن قيادة القوات الهولندية سحبت قطعاتها لتفادي حمام الدم، وهذا قد ينهي أي فرصة سانحة لإجراء مفاوضات سلمية بين الحكومة والمعارضة، وإنَّ الملك وليم الأول

قام بإرسال الامير اورنج "Orange" (لقب يطلق على امراء اسر حاكمة عدة في اوروبا، ومن ضمنهم امراء المملكة الهولندية وهو اللقب الذي اطلق على الابن الاكبر للملك وليم الاول الامير، الذي حكم باسم الملك وليم الثاني. Coolsaet, 1998, P.111) إلى ميناء مدينة انتويرب في محاولته الأخيرة للإبقاء على ممتلكاته في جنوب البلاد، بغية الاحتفاظ بالعرش لنفسه لكن تلك الخطة قد فشلت، وإنَّ الهجمات الصادرة من الثوار على القلعة أفضت الى قصف المدينة بالمدافع، وبذلك نسفت آخر الجسور السياسية بين الشمال والجنوب، وإنَّ تردد الملك وليم الاول في قراراته وأخطاؤه الفادحة الاستراتيجية والتكتيكية ادت الى ردة فعل قوية ضد الثورة البلجيكية (Coolsaet, 1998, P.112).

لقد كانت الثورة البلجيكية بالأساس انتفاضةُ الطبقةِ الوسطى والبرجوازية وهذا واضح من دلائل كثيرة جداً، وإنَّ هذه الطبقة الوسطى كانت تتبوأ مكانتها بين الطبقة العليا والطبقات الاجتماعية الدُنيا من الشعب، وعلى الرغم من الفروقات الكبيرة بين الطبقات إلا أن جميع تلك الفئات كانت تحمل الضغينة نفسها ضد هولندا، وإنَّ الوضع الوظيفي والمالي لبعضهم كان أعلى بكثير من الطبقة العاملة، لكنهم لم يكونوا بمنزلة تؤهلهم لممارسة أي سلطة سياسية، وظهور آخرين عدَّوا أنفسهم مؤهلين للإدلاء برأيهم في هذا النظام السياسي، وبمعنى آخر كانوا مواطنين على مستوى عالٍ في السلم الاجتماعي، وهذا مكنهم من عدِّ أنفسهم على أنهم من الجماهير المضطهدة اضطهاداً حقيقياً، وكانوا في الوقت ذاته يراقبون مجريات المعترك السياسي للوصول للسلطة.

الخاتمة:

إنَّ الاوضاع السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها بلجيكا منذ دمجها مع مملكة هولندا وتحت حكم الملك وليم الاول وما عاناه الشعب البلجيكي من تفرقة وعلى جميع الاصعدة من الأسباب المهمة والمباشرة لقيام الثورةَ البلجيكيةَ لعام ١٨٣٠، التي كانت بالأساس انتفاضةَ الطبقة الوسطى والبرجوازية، وهذا واضح من دلائل كثيرةٍ جداً، وإنَّ هذه الطبقة الوسطى كانت تتبوأ مكانتها بين الطبقة العليا والطبقات الاجتماعية الدُنيا من الشعب، وعلى الرغم من الفروقات الكبيرة إلى حدٍ ما فإنَّ جميع تلك الفئات كانت تحمل الضغينة نفسها ضد هولندا، وبعد حصول بلجيكا على استقلال حكومتها الحكومة البلجيكية المؤقتة التي استطاعت ان تدير شؤون البلاد لمدة من الزمن.

List of Sources:

First: Arabic Sources:

1- Erouet, Albert. (1999). Napoleon. Translated by: Munir Shaamas. Arab Publications, Beirut.

2- Al-Douri, Omar Shaker Mahmoud. (2004). The History of France During the Government of the Consulate 1799-1804. Tammuz Press, Damascus.

3- Al-Dulaimi, Nidaan Hassan Khaleef. (2004). The Vienna Conference. Master's Thesis (unpublished). Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad.

Second: Foreign sources:

1- Buffin, Baron Camille, ed., (1910). Documents in Dits about the Revolution Beige, Albert Dewit, Brussels.

2- Butler, James, (1962). A History of England 1815-1939, London.

3- Clough, Shepard B., (1930). A History of the Flemish Movement in Belgium: A Study in Nationalism, Richard R. Smith, New York.

4- Coolsaet, R., (1998). Providing a General Overview of Foreign Policy in Belgium and its foreign policy 1830-1990, Leuven.

5- Deprez K. and Vos, L., (1999). Nationalism in Belgium 1780 2000, Antwerp.

6- Essen, Leon Van Der, (1920). A Short History of Belgium, 2nd rev. and enl. ed., Chicago.

7- Gaus, H., (1967). Political and Social Evolution of Belgium, Leuven.

8- Geyl, Pieter, (1930). "The Foundation of the Kingdom of Belgium", Contemporary Review.

9- Hasquin, F. H., (1979). Wallonia. The country and its people, History, Economy and Society, Vols. 2, Brussels.

10- Horne, R. H., (1844). The History of Napoleon, London, Vol. I.

11- James, W. M., (2002). The Naval History of Great Britain: During the French Revolutionary and Napoleonic Wars, Vol. 2.

12- Kossman, Ernest Heinrich, (1978). The Low Countries 1780-1940, Oxford History of Modern Europe, Clarendon Press, Oxford.

13- Langenhove, Van, (1969). Belgium in search of security, Brussels.

14- Leonard, Peter, (1976). A Military History of the Belgian Revolution 1830-1832, Marquette University.

15- Levy, Paul M. G., (1938). "The Statistics of Languages in Belgium," Review of the Institute of Sociology (Brussels), XVIII.

16- Mabille, X., (1997). Political History of Belgium, Brussels.

17- Martens, Mina, (1976). History of Brussels, University Editions, Edward Privat, Toulouse.

18- Meeus, Adrien de, (1962). History of the Belgians. Trans. G. Gordon, Frederick A. Praeger, New York.

19- Molitor, A., (1976). The administration of Belgium, Brussels.

20- Netherlands, Ourrier des, (1829). Quotation in Harsin, "Revolution beige de 1830" September 25.